

Distr.: General  
22 June 2022  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 74 (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق  
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين  
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة 16 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص إعلان بخارى الذي اعتمده المشاركون في المنتدى الدولي  
”حوار الإعلانات“ المعقود في 19 أيار/مايو 2022 في مدينة بخارى، جمهورية أوزبكستان (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند  
74 (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيور إبراهيموف  
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 16 حزيران/يونيه 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

### إعلان بخارى

اجتمع في مدينة بخارى، في 19 أيار/مايو 2022، ممثلون عن الحكومات والمجتمع المدني وخبراء أخصائيون وقادة دينيون من 10 بلدان لإجراء حوار متعدد الأديان ركز على حماية وتعزيز حرية الضمير أو المعتقد بما يضمن تمتع الجميع بها في كل مكان، وعلى الارتقاء بقيم التسامح والتفاهم والاحترام بين الأديان، وعلى مكافحة التطرف العنيف.

وبخارى واحدة من أكثر المدن عراقة في آسيا الوسطى. فقد كان موقعها ملتقى طرق عدة حضارات وطوائف دينية وثقافات ونظم عقائدية. وبخارى مركز للتعليم والعلوم عبر التاريخ. فقد كانت مسقط رأس أو موطن علماء وفقهاء بارزين لأكثر من 1 000 عاما، وقدم خريجو مدارس بخارى الإسلامية مساهمة لا تقدر بثمن في تطوير علم أصول الدين الإسلامي. علاوة على ذلك، قدمت بخارى هبة للعالم الإسلامي في شخص الإمام البخاري، عالم الحديث العظيم، الذي أخرج صحيح البخاري، أحد مصنفات الحديث الشهيرة.

وعلى مر القرون، بلور العديد من أبناء وبنات بخارى ثقافة التفاهم والاحترام المتبادل داخل المدينة والمنطقة. وتحضن حكومة أوزبكستان هذا التراث عن طريق وضع قوانين وسياسات تتناول مسألة الحرية الدينية والوثام الاجتماعي. وفي أوزبكستان، يسعى اليوم المؤمنون من 16 ديانة إلى العيش وفقا لمتطلبات عقائدهم التي تحض في جوانب منها على العيش في سلام ووثام مع بعضهم البعض. ويشعر المسلمون، باعتبارهم أكبر طائفة دينية في البلد، بعظم المسؤولية التي تقع على عاتقهم للحفاظ على الطوائف الدينية الأصغر وحمايتها، مع ضمان المساواة في المواطنة والانسجام بما يحقق الاستقرار في البلد.

ومن هذا المنظور القديم والمعاصر في آن واحد ندعو، نحن الموقعين أدناه، إخواننا وأخواتنا في الإنسانية من جميع الأديان وممن لا دين لهم، في هذا النداء المتعدد الأديان، إلى العمل وفقا للمبادرات والبرامج العملية التي تنطلق من أسس التفاهم والاحترام المتبادل. وهذا النداء لا يوجه فقط من منطلق فعل الخير الذي تمليه نظمنا العقائدية المختلفة، وإنما يوجه أيضا تحقيقا لمصلحة كل واحد منا، ذلك أنه متى عظم التفاهم والاحترام، قلت النزاعات ذات الطابع الديني وغير الديني.

وقد كرست المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 تكريسا دائما حق كل شخص "في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة".

وجاء في إعلان المبادئ بشأن التسامح الذي اعتمد بموجب قرار المؤتمر العام لليونسكو 5-61 المؤرخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 ما يلي: "إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتصال وحرية الفكر والضمير والمعتقد. إنه الوثام في سياق الاختلاف. وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب،

وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضا. والتسامح، وهو الفضيلة التي تيسر قيام السلام، يسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

وعنصر التعليم بالغ الأهمية في هذا المسعى، حيث إن إعلان اليونسكو أقر ذلك أيضا، ونص في المادة 4 منه على أن "التعليم هو أنجع الوسائل لمنع اللاتسامح وأول خطوة للتعليم في مجال التسامح هي تعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها مع الآخرين وذلك لكي تحترم هذه الحقوق والحريات فضلا عن تعزيز عزمهم على حماية حقوق وحريات الآخرين... إن التعليم في مجال التسامح يجب أن يستهدف مقاومة تأثير العوامل المؤدية إلى الخوف من الآخرين واستبعادهم، ومساعدة النشء على تنمية قدراتهم على استقلال الرأي والتفكير الأخلاقي".

وتوخيا لتحقيق هذه الأهداف على الصعيد العملي عن طريق عمل مواطني العالم، نتفق نحن المشاركون في المنتدى على ما يلي:

تشجيع إجراء مناقشات مفتوحة وبناءة بشأن العمليات الاجتماعية والثقافية والدينية، وتوسيع نطاق الحوار بين الأديان على اختلافها والثقافات في كل من السياق الوطني والإقليمي والدولي؛

إبراز ضرورة التزام جميع الأديان بتعزيز الحوار (والشراكة) بين الأديان على اختلافها، ولا سيما فيما بين القادة الدينيين، بحيث تكون البرامج المتعددة الأديان المنبثقة عن ذلك الحوار في خدمة المجتمع بأسره، بناء على فهم أعمق للقيم الإنسانية العالمية، وباعتبارها خاصية تشكل جزءا من معتقدات الفرد الراسخة؛

الإقرار بما للتعليم والتدريب من أهمية - مع توخي هدف عملي على الدوام يتمثل في تزويد المواطنين بالكفاءات والمهارات اللازمة للتواصل بشأن مباشرة مشاريع مشتركة تخدم المجتمع بأسره - في تعزيز التسامح الديني وحقوق الإنسان، وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الحضارات والثقافات والأديان والمعتقدات، والقضاء على أي شكل من أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد؛

تعزيز أنشطة تعليمية وإنشاء آليات جديدة - وخاصة مناهج تعليمية جديدة - لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، بما يفضي إلى التواصل على أساس الاحترام المتبادل ووضع برامج عملية، وبناء أسس الوحدة والتضامن، وإذكاء وعي المواطنين بأهمية الحرية الدينية والتعايش السلمي على صعيد مختلف الأديان والطوائف القومية وفيما بين أفرادها؛

تأكيد أهمية تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص المعنون "التنوير والتسامح الديني" (كانون الأول/ديسمبر 2018) الذي اعتمد بمبادرة من جمهورية أوزبكستان ويهدف إلى تعزيز ثقافة السلام والتسامح والتفاهم وحقوق الإنسان؛

اعتبار الحفاظ على المؤسسات الدينية وأماكن العبادة واجبا، بوصفها أثارا شاهدة على تاريخ وثقافة وتقاليد الشعوب والمجتمعات، وذلك لما تكتسبه هذه الرموز من أهمية ثقافية وتاريخية خاصة تحظى باعتراف اليونسكو؛

الاتفاق على أن تعزيز المبادئ والسياسات والممارسات المذكورة أعلاه يسهم في تحقيق أهداف السلام العالمي، من خلال تشجيع روح الصداقة، والارتقاء بالعدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الإنسان.

نحن، المشاركون في المنتدى، نود أيضا أن نعرب بوضوح على أننا:

نشجب مظاهر التعصب المتزايدة وأعمال العنف المتنامية القائمة على أساس الدين أو المعتقد، التي تلحق الأذى بالأفراد من جميع الديانات وممن لا دين لهم في جميع أنحاء العالم؛

وندين الدعاية للتعصب والتمييز الدينيين المنشورة عبر وسائل الإعلام التقليدية (المطبوعة أو السمعية البصرية أو الإلكترونية) ومن خلال الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي؛

ونعلن، بشكل لا لبس فيه، أن الإرهاب والتطرف، بجميع أشكالهما ومظاهريهما، لا يمكن، ولا ينبغي، ربطهما بأي دين أو حضارة أو جنسية أو جماعة عرقية أو نظام عقائدي؛

ونلتزم، دون تحفظ، بحماية حق كل شخص في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة؛

ونذكر بالمسؤولية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان التي تقع في المقام الأول على عاتق الدولة، بما في ذلك الحق في حرية الدين أو المعتقد، والشفافية في سيادة القانون، وتعزيز التسامح على أساس الاحترام المتبادل. علماً أن أخذ مؤسسات الدولة بمذهب العلمانية أمر لا يتسق مع العداء تجاه الدين، وأنه لا ينبغي أيضاً للجماعات الدينية أن تهدد البنية العلمانية للدولة أو الفئة العلمانية من المجتمع؛

ونؤكد موقف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الذي يفيد بأن القيود القانونية المفروضة على حرية المرء في المجاهرة بدينه أو معتقده لا تجوز إلا بقدر ما تكون ضرورية لضمان السلامة العامة والنظام والصحة والمبادئ الأخلاقية أو لحماية الحقوق والحريات الأساسية للآخرين، وإلا إذا كانت تلك القيود متناسبة مع الشيء المطلوب حمايته.

نحن، المشاركون في "حوار الإعلانات"، نوقع على هذه الوثيقة:

مع/تشديد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يحترم ويحمي الحق الإنساني الأساسي المتمثل في أن لكل شخص، بصرف النظر عن مكان إقامته، الحق في أن يدين أو ألا يدين بأي دين، ولا ينبغي إجبار أي شخص على اعتناق دين ليس من اختياره، ويحق لكل شخص أن يجاهر بدينه أو معتقده رهنا بالقيود المحددة بموجب القانون الدولي؛

ومع/التذكير بأن مواطني الدول في جميع أنحاء العالم لهم أيضاً الحق في طرح القيم التي ينطوي عليها نظامهم العقائدي خلال المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة والدبلوماسية الدولية، وتقع عليهم مسؤولية القيام بذلك؛

ومع/الإشارة إلى التزامنا الراسخ بالمبادئ المنصوص عليها في إعلانات مراكش (كانون الأول/ديسمبر 2016) وجاكارتا (كانون الأول/ديسمبر 2017) وبوتوماك (حزيران/يونيه 2018) وبونتلا دل إستي (كانون الأول/ديسمبر 2018) ومكة (أيار/مايو 2019) والقرار الخاص للأمم المتحدة المعنون "التنوير والتسامح الديني" (كانون الأول/ديسمبر 2018) - وهي صكوك تشهد كلها على أهمية العامل الديني في حياة المجتمع الحديث، وتدعو ممثلي جميع الأديان إلى تعزيز ثقافة التسامح واحترام الكرامة الإنسانية في المجتمعات؛

ومع اقتراح مواصلة هذا الحوار في جميع أنحاء العالم، بحيث تنبثق عنه حوارات في المستقبل بشأن تنفيذ المبادئ والأهداف المذكورة أعلاه.

اعتمد في 19 أيار/مايو 2022 من قبل المشاركين في المنتدى الدولي "حوار الإعلانات" في مدينة بخارى، أوزبكستان.

---